المركز الدولي
للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الشهري - شهر نيسان

تاريخ التصدير: 5 أيار 2026

أولاً: المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

يغطي هذا التقرير شهر كامل، يبدأ من 1 نيسان 2026 إلى 30 نيسان 2026.

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.
جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.
تفاصيل الأحداث والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

الإطار القانوني: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الإخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.
خطاب الكراهية: شهد الشهر الماضي تزايداً مقلقاً في خطاب الكراهية والانتهاكات في الفضاء الرقمي.
انتهاكات السيادة: سجل التقرير سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية والتي تأخذ نمط الاستمرار وتعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.2

سجل المركز 244 حدثاً خلال شهر نيسان / أبريل 2026، مما يشير إلى وتيرة مكثفة ومستمرة من الأحداث التي تتضمن انتهاكات مختلفة ، حيث تقع أكثر من 8 أحداث بشكل يومي في المتوسط. يوضح الرسم البياني عدد الأحداث التي وقعت أسبوعياً خلال شهر أبريل 2026. يلاحظ أن الأسبوع الثالث سجل أعلى عدد من الأحداث بـ 59 حدثاً، يليه الأسبوع الرابع بـ 58 حدثاً، ثم الأسبوع الثاني بـ 56 حدثاً. من المهم الإشارة إلى أن الانخفاض الملحوظ في عدد الأحداث في الأسبوعين الأول والخامس (33 و 38 حدثاً على التوالي) يرجع إلى كونها أسابيع غير مكتملة، حيث تتداخل أيامها مع أواخر شهر مارس وأوائل شهر مايو.

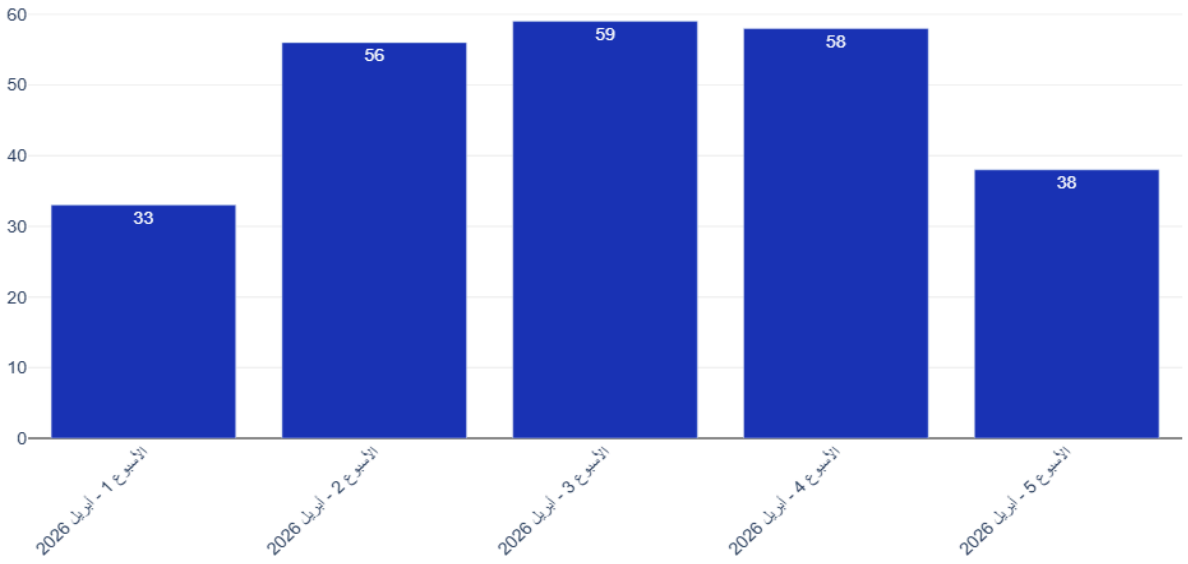

1- المؤشرات العامة:

يكشف المخطط البياني الأخير عن التوزيع الأسبوعي لمؤشرات, حيث يظهر بوضوح أن الأسبوع الرابع كان الأكثر كثافة من حيث إجمالي عدد المتضررين والحالات المسجلة بـ 106 حالة، مدفوعاً

بزيادة حادة وغير مسبوقة في أعداد الجرحى (44 حالة) وتصاعد خطر انفجار مخلفات الحرب. وفي حين شهد الأسبوع الثالث ذروة في أعداد القتلى (34 حالة) والترويع (28 حالة)، حافظت بقية الأسابيع على مستويات عنف مرتفعة ومستقرة نسبياً.

هذا التوزيع الزمني يشير إلى انتقال ثقل الأزمة من الاعتقالات والقتل المباشر في بداية الشهر ونصفه، إلى نمط جديد يغلب عليه الترويع الجماعي والإصابات الناتجة عن مخلفات الحرب في نهايته، مما يعمق من تعقيد المشهد الإنساني. و سجلت (11) حالة فصل تعسفي شملت عشرات الأفراد دون مبرر و لأسباب غير مهنية. و كذلك الى حدوث انتهاكات موثقة بحق المكون المسيحي ما يساهم في زيادة الشرخ المجتمع و العنف ضد الأقليات الدينية.

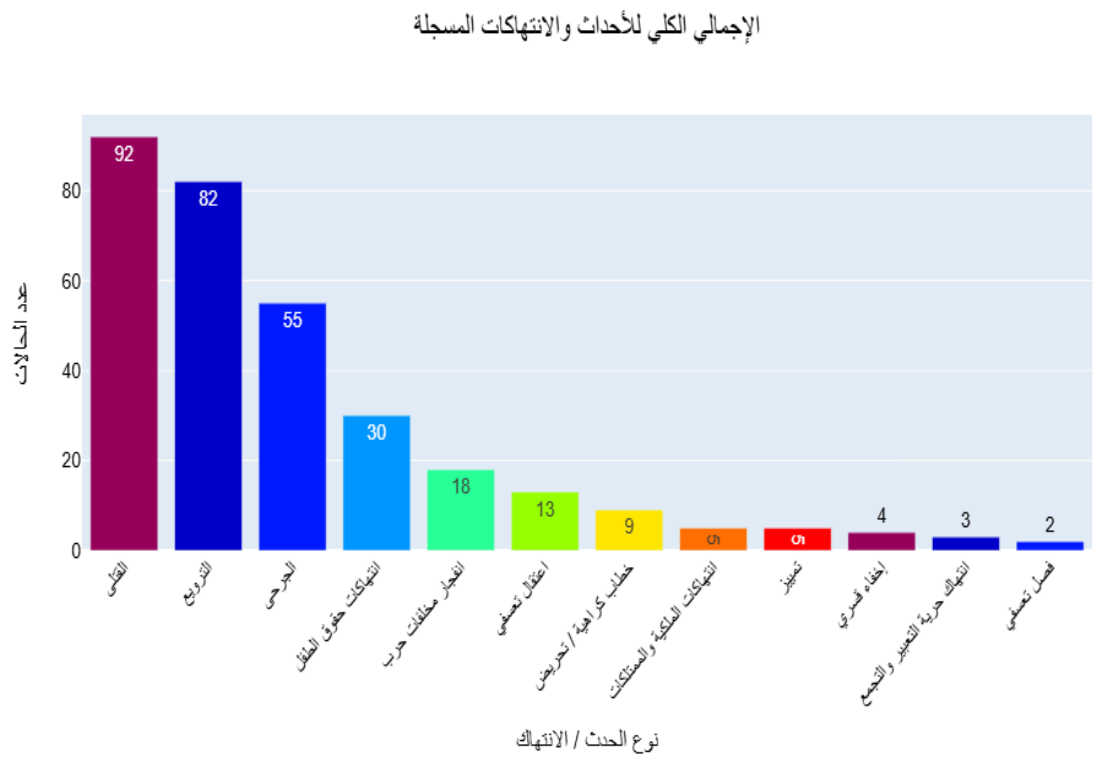

2- الجهات المنفذة:

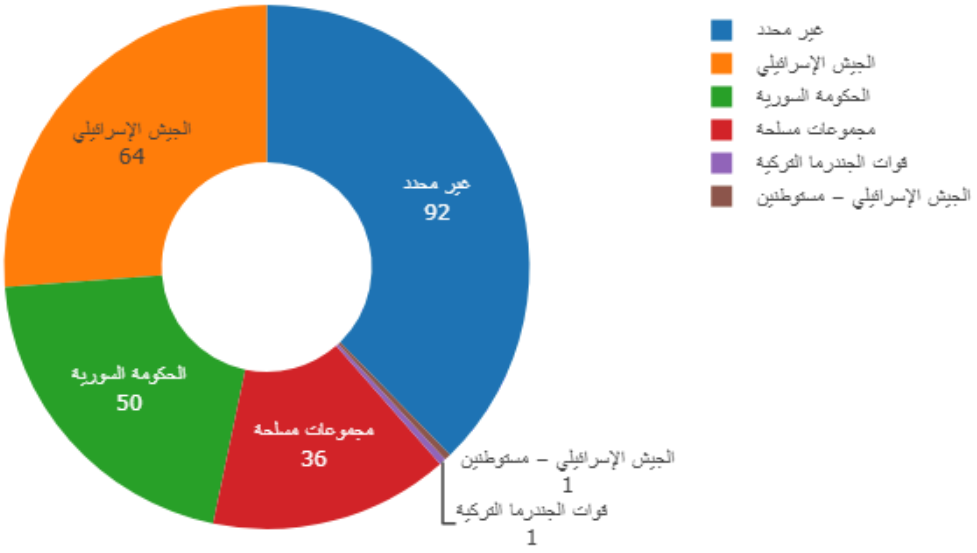

يقدم المخطط الدائري نظرة شاملة على إجمالي عدد الأحداث المنسوبة لكل جهة فاعلة خلال الشهر المنصرم نيسان 2026. حيث تستحوذ الفئة "غير محدد" على النصيب الأكبر بإجمالي 92 حدثاً. يأتي "الجيش الإسرائيلي" في المرتبة الثانية بإجمالي 64 حدثاً، تليه "الحكومة السورية" بـ 50 حدثاً، ثم فئة "مجموعات مسلحة" بـ 36 حدثاً. أما الجهات الأقل ارتباطاً بهذه الأحداث فهي "قوات الجندرمة التركية" و"الجيش الإسرائيلي - مستوطنين"، حيث تم تسجيل حدث واحد فقط لكل منهما من إجمالي الأحداث المرصودة.

ملاحظة :نشير بغير محدد إلى جماعات مسلحة تنفذ عملياتها بدون أن تتبناها أي جهة معينة وبعضها مجموعات محلية تتبنى خطاب طائفي موجه ضد الاقليات او تعمل خارج نطاق القانون وبتغاضي السلطات الرسمية

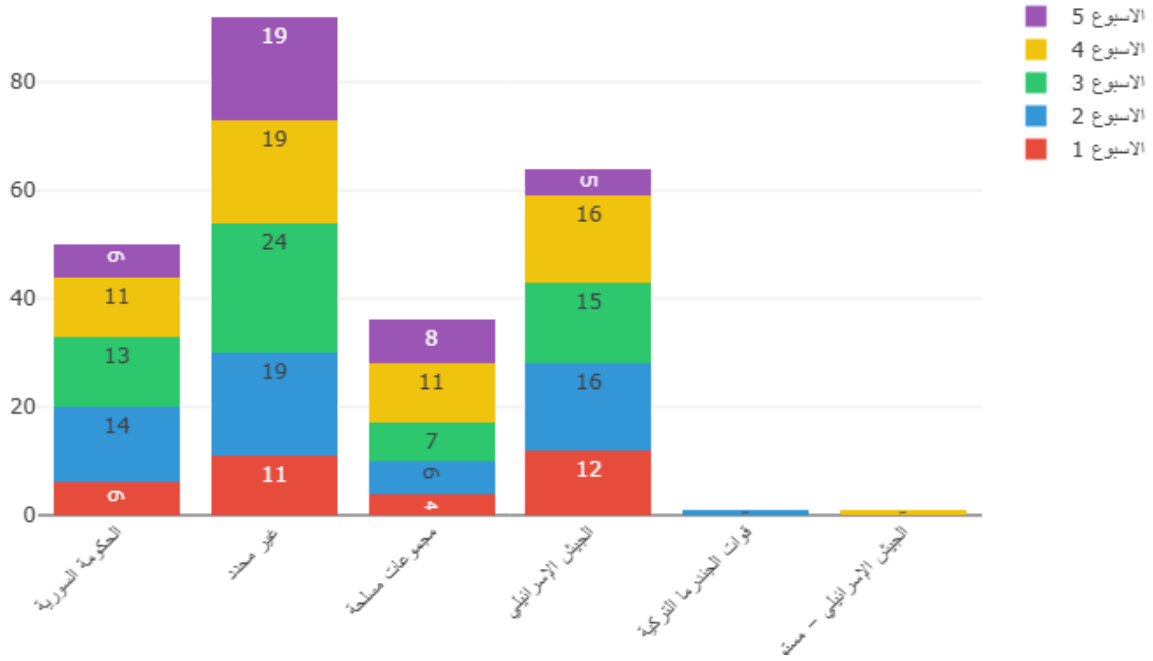

يوضح الرسم البياني السابق توزيع عدد الأحداث على مدار خمسة أسابيع للجهات الفاعلة المختلفة. تتصدر فئة "غير محدد" بأكبر عدد من الأحداث الإجمالية، حيث شهد الأسبوع الثالث ذروة بلغت 24 حدثاً. يليها "الجيش الإسرائيلي" الذي سجل استقراراً نسبياً في عدد الأحداث خلال الأسابيع الأربعة الأولى (تراوحت بين 12 و 16 حدثاً) ق. بالنسبة لـ "الحكومة السورية"، فقد تراوحت الأحداث بين 9 و 14 حدثاً أسبوعياً بشكل شبه متقارب. كما يظهر المخطط أن "مجموعات مسلحة" سجلت أحداثاً أقل نسبياً (تتراوح بين 4 و 11 حدثاً في الأسبوع)، يليها حدث واحد فقط لكل من "قوات الجندرمة التركية" (في الأسبوع الثاني) و"الجيش الإسرائيلي - مستوطنين" (في الأسبوع الرابع).

تُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الأحداث المرصودة خلال الأسابيع الخمسة بقيت مجهولة المصدر (غير محددة). ومن بين الجهات المعروفة، يتصدر "الجيش الإسرائيلي" ثم "الحكومة السورية" المشهد كأكثر الأطراف ارتباطاً بهذه الأحداث، يليهما نشاط متوسط لـ "المجموعات المسلحة"، في حين كان تأثير باقي الأطراف شبه معدوم.

3- حسب المحافظات:

يظهر الرسم البياني المحافظات الأكثر عرضة للانتهاكات:

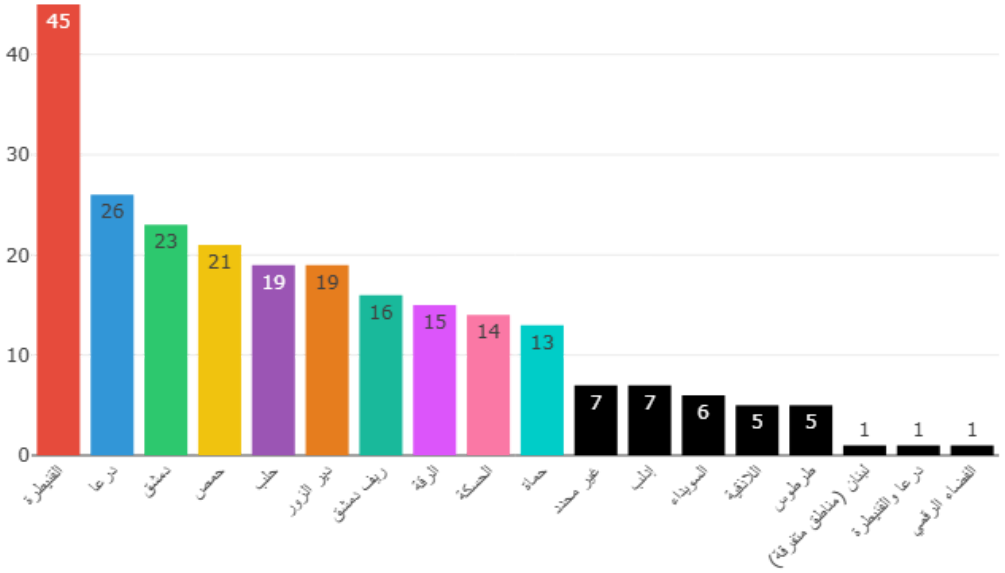

يقدم الرسم البياني الثاني ترتيباً تنازلياً لإجمالي عدد الأحداث المرصودة لكل محافظة. وتؤكد البيانات تصدر "القنيطرة" للمشهد بفارق كبير جداً، حيث بلغ الإجمالي فيها 45 حدثاً. وتأتي في المراتب اللاحقة كل من "درعا" بـ 26 حدثاً، ثم "دمشق" بـ 23 حدثاً، و"حمص" بـ 21 حدثاً. وتتقارب مستويات الأحداث في مناطق مثل "حلب" و"دير الزور" (19 حدثاً لكل منهما)، لتنحدر الأرقام تدريجياً وصولاً إلى مستويات متدنية جداً (بين 7 أحداث وحدث واحد فقط) في مناطق مثل "إدلب"، "السويداء"، "اللاذقية"، وتصنيف "الفضاء الرقمي".

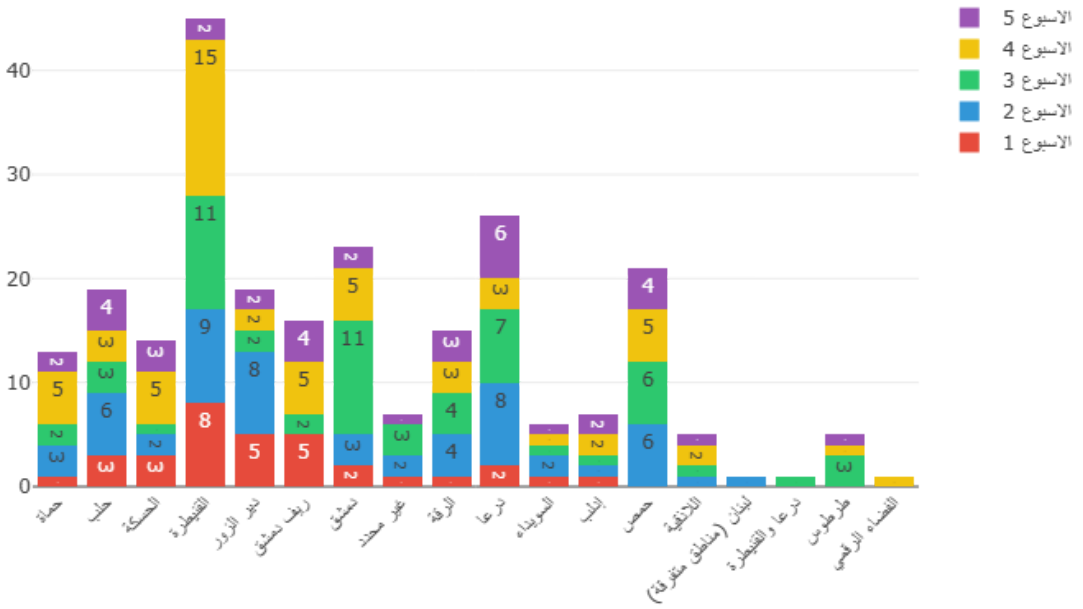

يوضح الرسم البياني التوزيع الزمني لعدد الأحداث على مدار خمسة أسابيع عبر المحافظات المختلفة. حيث تبرز "القنيطرة" كأكثر المناطق تسجيلاً لـ الأحداث، مع تركيز ملحوظ وكثافة عالية في الأسبوع الرابع (15 حدثاً) والأسبوع الثالث (11 حدثاً). تليها منطقة "درعا" بتوزيع زمني أكثر توازناً نسبياً على مدار الأسابيع، حيث سجلت أعلى أرقامها في الأسبوع الثاني (8 أحداث). كما يُظهر المخطط تصاعداً مفاجئاً لـ الأحداث في "دمشق" خلال الأسبوع الثالث (11 حدثاً)، بينما تتوزع باقي الأحداث بنسب متفاوتة وأقل كثافة عبر المحافظات الأخرى (مثل حمص، حلب، ودير الزور) على مدار الفترة الزمنية المحددة.

الخلاصة:

تُشير البيانات إلى تركز جغرافي حاد لـ الأحداث في المنطقة الجنوبية (تحديداً القنيطرة ودرعا) تليها العاصمة دمشق والمنطقة الوسطى (حمص). وقد شكلت "القنيطرة" البؤرة الرئيسية والأكثر سخونة بضعف عدد الأحداث تقريباً مقارنة بالمنطقة التي تليها، مع ملاحظة أن وتيرة هذه الأحداث قد بلغت ذروتها التراكمية خلال الأسبوعين الثالث والرابع.

4 - حسب طبيعة الأحداث:

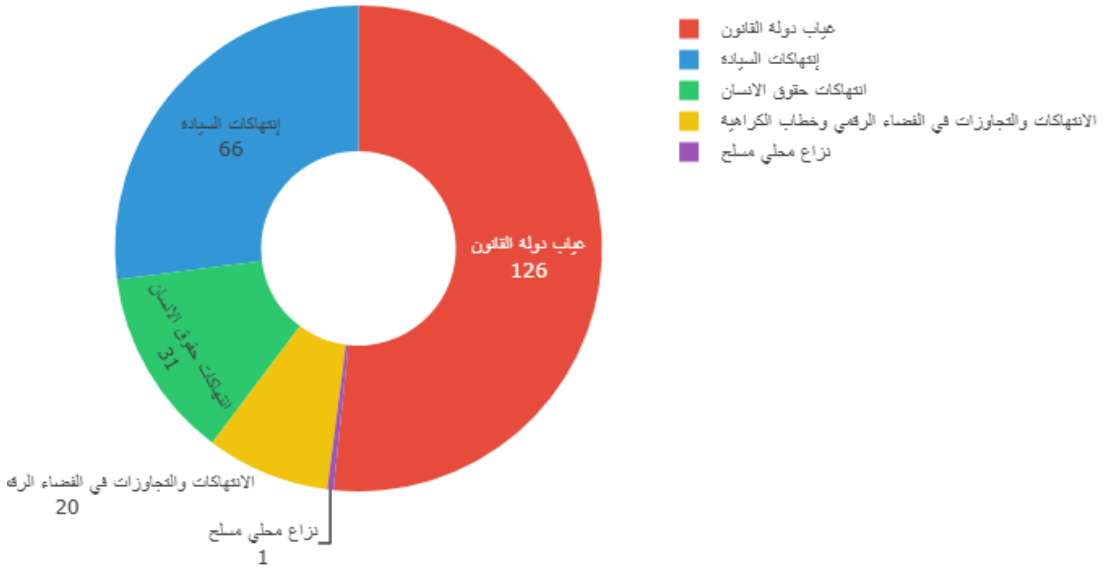

يقدم المخطط الدائري صورة واضحة لإجمالي عدد الأحداث المتراكمة لكل فئة طوال الأسابيع الخمسة. تبرز فئة "غياب دولة القانون" كأكبر مسبب لـ الأحداث بإجمالي كبير بلغ 126 حدثاً، مستحوذة على أكثر من نصف مساحة المخطط. وتأتي "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بإجمالي 66 حدثاً. وبفارق ملحوظ، تأتي "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 31 حدثاً، تليها "الانتهاكات والتجاوزات في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية" بـ 20 حدثاً. وتتذيل فئة "نزاع محلي مسلح" القائمة بتسجيل حدث واحد فقط في المجموع الكلي.

شهد شهر نيسان أبريل موجة تحريض كبير ضد الأقليات الطائفية والعرقية قادها مجموعة من المؤثرين الداعمين للحكومة السورية، و التي افضت الى أجواء اجتماعية مشحونة كادت أن تنزلق إلى أعمال عنف، ولم تحرك الحكومة السورية ساكناً تجاه الحملات ولم تتخذ أي خطوات قانونية تجاه الخطاب المحرض على العنف والقتل ما قد ينذر بعواقب كبيرة .

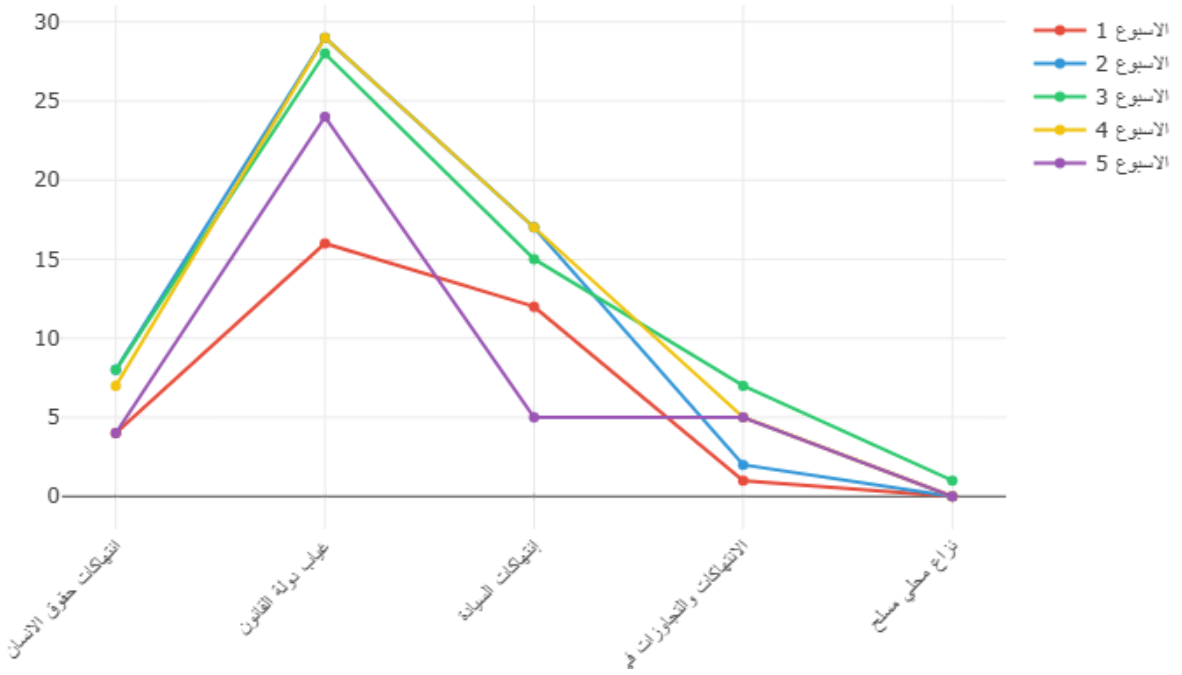

يوضح الرسم البياني الخطي مسار وتطور عدد الأحداث على مدار خمسة أسابيع موزعة حسب نوع الإنتاهاك . يُظهر المخطط بوضوح أن فئة "غياب دولة القانون" سجلت أعلى معدل لـ الأحداث طوال الفترة، حيث شهدت تصاعداً ملحوظاً لتبلغ ذروتها في الأسبوعين الرابع (حوالي 29 حدثاً) والثالث (28 حدثاً). تليها فئة "انتهاكات السيادة" التي سجلت أيضاً عدداً كبيراً من الأحداث (تراوحت بين 12 و 17 حدثاً في الأسابيع الأربعة الأولى) قبل أن تشهد انخفاضاً حاداً في الأسبوع الخامس لتسجل 5 أحداث فقط. أما فئة "انتهاكات حقوق الإنسان"، فقد حافظت على وتيرة مستقرة ومنخفضة نسبياً (تراوحت بين 4 و 8 أحداث أسبوعياً). وتأتي "الانتهاكات والتجاوزات في الفضاء الرقمي" بأرقام أقل (بلغت أقصاها 7 أحداث في الأسبوع الثالث)، بينما تكاد تنعدم الأحداث المصنفة كـ "نزاع محلي مسلح" عبر جميع الأسابيع باستثناء تسجيل نادر جداً.

تؤكد البيانات أن "غياب دولة القانون" هو الإطار المهيمن الذي تندرج تحته الغالبية العظمى من الأحداث المرصودة، يليه "انتهاكات السيادة". وقد شهد هذان التصنيفان النشاط الأكبر وتحديداً خلال الأسبوعين الثالث والرابع، في حين استقرت باقي التصنيفات (مثل حقوق الإنسان والفضاء الرقمي) عند معدلات منخفضة ومحدودة التأثير طوال الفترة الزمنية.

الخلاصة الختامية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير والممتدة على مدار خمسة أسابيع، شهدت الساحة السورية موجة مكثفة من غياب الاستقرار والأحداث الأمنية التي تركز ثقلها بشكل حاد في المنطقة الجنوبية. برزت محافظة "القنيطرة" كبؤرة رئيسية ومركزية لهذا التصعيد، حيث وثقت البيانات 45 حدثاً أمنياً، وهو ما يقارب ضعف الانتهاكات المسجلة في أي منطقة أخرى. وقد امتدت تداعيات هذا التدهور الملحوظ إلى محافظة "درعا" المجاورة (26 حدثاً) والعاصمة "دمشق" (23 حدثاً)، مما يسلط الضوء على هشاشة الوضع الأمني والمدني في الممر الجنوبي، في حين حافظت المناطق الشمالية والساحلية على استقرار نسبي.

وعلى الصعيد الموضوعي، يُظهر التحليل المنهجي للبيانات أن السمة البارزة لهذه المرحلة لم تكن المواجهات العسكرية التقليدية أو النزاعات المحلية المسلحة، بل الانهيار المؤسسي العميق. فقد صُنفت الغالبية العظمى من الحوادث (126 حدثاً) ضمن إطار "غياب دولة القانون"، مما يعكس بيئة محفوفة بالمخاطر تفتقر إلى أدنى مقومات الحماية للمدنيين. بالتوازي مع ذلك، شكلت "انتهاكات السيادة" المحور الثاني للتصعيد (66 حدثاً)، وارتبطت بشكل وثيق بالنشاط العسكري والتدخلات المتكررة للجيش الإسرائيلي. وفي خضم هذا التدهور، استمر رصد "انتهاكات حقوق الإنسان" المباشرة بوتيرة مقلقة ومستقرة، حيث تم توثيق 31 حادثة منفصلة طوال الشهر، إلى جانب 20 انتهاكاً في الفضاء الرقمي.

ومما يزيد من تعقيد المشهد الإنساني والقانوني هو سيادة حالة من الضبابية في تحديد هوية الجناة وإسناد المسؤولية؛ إذ نُسب العدد الأكبر من التجاوزات (92 حدثاً) إلى جهات فاعلة "غير محددة"، مما يكرس من حالة الإفلات من العقاب. وفيما يخص الأطراف المحددة، تصدر الجيش الإسرائيلي المشهد بـ 64 حدثاً، تلته القوات الحكومية السورية بـ 50 حدثاً، والمجموعات المسلحة بـ 36 حدثاً. من الناحية الزمنية، اتخذت الأزمة مساراً تصاعدياً حاداً لتبلغ ذروتها القصوى خلال الأسبوعين الثالث والرابع، قبل أن يشهد الأسبوع الخامس والأخير انخفاضاً منهجياً ومفاجئاً في وتيرة الأحداث عبر كافة الجبهات والتصنيفات، مما أدى إلى انحسار مؤقت لهذه الموجة العنيفة من الانتهاكات.

التوصيات المقترحة:

1. تعزيز أنظمة الأرشفة الذكية والتوثيق المترابط: يوصى المركز بتطوير أرشيفات حقوقية متخصصة تعمل على خوادم آمنة لضمان سرية المعلومات. و ذلك لربط الأحداث والوقائع المعزولة ببعضها البعض، مما يساعد في كشف الأنماط المنهجية الكامنة وراء "غياب دولة القانون" وتحديد هوية الجناة بدقة أكبر بمرور الوقت.

2. تحديد الأولويات الجغرافية لموارد المراقبة: إن التركز الحاد للأحداث في الممر الجنوبي، وتحديداً في محافظتي القنيطرة ودرعا، يتطلب إعادة توجيه فورية لموارد المراقبة والتوثيق. يجب إعطاء أولوية قصوى لدعم الشبكات الميدانية في هذه البؤر الساخنة لضمان التحقق من الأحداث وتقاطعها مع البيانات الرقمية في الوقت الفعلي.

3. توجيه المناصرة الدولية نحو قضايا السيادة والانهيار القانوني: تُظهر البيانات بوضوح أن النزاع المسلح التقليدي قد تراجع لصالح الانهيار المؤسسي العميق والتدخلات العسكرية الخارجية. بناءً على ذلك، يجب أن تتحول جهود المناصرة الموجهة للهيئات الدولية من المطالبات العامة بوقف التصعيد، إلى المطالبة بآليات محددة تعالج "غياب دولة القانون"، وتطالب بمساءلة واضحة بشأن المعدل المرتفع لـ "انتهاكات السيادة" من قبل جهات حكومية خارجية كالجيش الإسرائيلي.

4. إنشاء مسارات عمل موحدة للإبلاغ السريع: نظراً للتقلبات الشديدة في البيانات—حيث ارتفعت وتيرة الانتهاكات بشكل حاد في الأسبوعين الثالث والرابع قبل أن تنخفض بشكل مفاجئ—يجب على المؤسسات الحقوقية إنشاء مسارات عمل مرنة لإعداد التقارير. إن أتمتة إصدار تقارير دورية منظمة خلال أسابيع الذروة يُعد أمراً بالغ الأهمية لتنبيه المجتمع الدولي بشكل استباقي قبل تحول أي تصعيد محلي إلى أزمة إقليمية واسعة.

5. تكثيف برامج التوعية بمخاطر مخلفات الحرب في القنيطرة ودرعا: أظهرت البيانات تصاعداً في الإصابات الناتجة عن مخلفات الحرب بنهاية الشهر. يجب على المنظمات الإنسانية إعطاء الأولوية لمشاريع التطهير والتوعية في الممر الجنوبي، مع التركيز على حماية الأطفال الذين سجلوا معدلات إصابة مقلقة.

6. إطلاق برامج حماية متخصصة للأقليات: نظراً لرصد انتهاكات بحق الأقليات، يجب على الجهات الحقوقية بناء قنوات اتصال آمنة مع هذه المجتمعات وتوثيق الانتهاكات التي تمس حرية المعتقد أو الممتلكات لضمان عدم تآكل النسيج المجتمعي.

7. معالجة الآثار المترتبة على الفصل التعسفي: يجب تقديم الدعم القانوني والمعيشي للأفراد الذين تعرضوا للفصل لأسباب غير مهنية، والضغط على المؤسسات لتبني معايير شفافة تتماشى مع قانون العمل الدولي.

8. الضغط لوقف انتهاكات السيادة: يجب على المجتمع الدولي تفعيل أدوات الضغط الدبلوماسي للحد من الاعتداءات الخارجية المتكررة، خاصة الإسرائيلية منها، والتي تخلق وقائع جديدة وتزيد من تعقيد المشهد الأمني في الجنوب السوري.

9. تفعيل مبادئ الولاية القضائية الدولية: في ظل عجز المنظومة القضائية المحلية (المتمثل في غياب دولة القانون)، يجب العمل على ملفات قانونية متكاملة لتقديمها للمحاكم الدولية، خاصة في قضايا القتل خارج نطاق القانون والإخفاء القسري التي لا تسقط بالتقادم.